مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

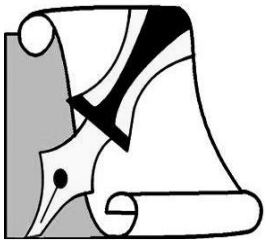

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" وفتنة الأقليّات في المنطقة: أهداف استراتيجية

1 – مدخل:

ما يحدث في أكثر من مكان في عالَمينا العربي والإسلامي من توتّرات وصراعات، إنّما يكشف، في جزءٍ مهم منه، عن الأمراض المُزمِنة التي لم نُفلِح في مُعالَجتها على مرّ السنين، والتي لا تنفك تنهش كينونة مُجتمعاتنا وأوطاننا، وتنقلها من أزمة إلى أخرى، ضمن حلَقة مُفرَغة من الأحقاد الدفينة، التي ما إن يجري تحريكها واستغلالها وتوظيفها، حتى تتحوّل إلى نزيف قاتل. بل إن هذه الأمراض غير المُعالَجة هي التي جعلَتنا لا نُبارح ضعفنا، ونُصبح فريسة سهلة لأعداء وجودنا الذين يتسلّلون إلى تفاصيل حياتنا وخصوصيّاتنا، عبر خطّة: فَرِّق تَسُدْ. فالأقليّات، العِرقية والطائفية، عموماً، تميل إلى الانزواء والانغلاق على ذاتها خوفاً من الذّوَبان، وهدفها الأوحد التعايش مع العِرق المُهيمِن، أكان عدداً أم سلطة. ذلك أنها تستبطن الشعور بأنها الأضعف بوصفها أقليّة، خصوصاً عندما تكون خارج السلطة. وإذا كانت داخلها، فإنّ كلّ المُعادَلة تختلف، وتُصبح هي المُهَيمِنة. وهي تظلّ رهينة استمرار وضعها السياسي هذا حتى يَتغيّر؛ وعندها تَفقد هَيمنتها، وتدفع ثمن ذلك غالياً في ردّات فعل انتقاميّة.

2 – جذور مخطّطات الفتنة:

لا شكّ بأن "إسرائيل" خاصّة، والغرب عموماً، مَعنيّان بأن يكونا الوحيدين المُسيطرَين على المنطقة العربية والإسلامية برمّتها. ومن هنا، فإنّ خطّة تجزئة الوطنَين العربي والإسلامي قديمة ومُتجذّرة في التفكير الاستراتيجي الاستعماري والصهيوني. ولذلك، سعَت السياسة الصهيونية إلى إحداث خَرق في العزلة التي كان الاستيطان اليهودي يُعاني منها، ومُحاولة إيجاد حلفاء في الدول المُجاوِرة. وبذلك، تطلّعت الوكالة اليهودية إلى الالتفاف على مُعارضَة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني في أرض فلسطين، والتوصّل إلى تفاهمات مع القوى السياسية في الدول العربية والإسلامية التي كانت مُستَعدّة للتسليم بقيام الوطن القومي اليهودي في أرض فلسطين.

وفي السياق، يقول بن غوريون، أوّل رئيس وزراء إسرائيلي: "... إنّ عَظَمَة إسرائيل ليست في قنبلتها الذرّية ولا ترسانتها المُسَلّحة، ولكنها تكمن في انهيار دول ثلاث هي: مصر والعراق وسوريا... وليست العِبرة في قيام إسرائيل، بل في الحفاظ على وجودها وبقائها؛ وهذا لن يتحقّق إلاّ بتفتيت سوريا ومصر والعراق".. وشهادة بن غوريون هذه تُشَكّل الرّكن الثابت في استراتيجيّة الكيان الصهيوني وسياساته التوسعيّة.

وفي 27 شباط 1954، بعَث بن غوريون، من مُعتَزله في النقب، برسالة إلى رئيس الوزراء شاريت، يُحَدّد فيها تصوّراته عن لبنان: «لبنان هو الحلَقة الأضعف في الجامعة العربية... المسيحيّون في لبنان ليسوا مثل أقباط مصر. هم أغلبيّة في لبنان التاريخي. الخطأ الأسوأ الذي ارتكَبته فرنسا هو عندما وَسّعت حدود لبنان. إنّ خَلق دولة مسيحية هو بالنتيجة عمل طبيعي. في الظروف العادية سيبدو هذا مُستحيلاً؛ لكن في ظروف الاضطراب، أو الثورة، أو الحرب الأهليّة، الأمور تأخذ منحىً آخراً. ربما الآن هو الوقت المُناسب من أجل العمل على خلق دولة مسيحية بجوارنا. وبدون مُبادرتنا ومُساعدتنا لن يحصل هذا. إنّ هذا يتراءى لي أنه هو الواجب المركزي لسياستنا الخارجية، إن لم يكن على الأقل واحداً منها». ومن ثمّ طَوّر الوزير موشيه ديان اقتراح أستاذه في اجتماع لكبار مسؤولي الوزارات المختصّة في الخارجية والأمن (16 أيار 1954)، عندما طرَح فكرة «أن نجد ضابطاً لبنانياً، ولو كان مُجَرّد رائد؛ نكسب قلبه أو نشتريه، يَقبل أن يُعلِن نفسه مُخَلّصاً للموارنة. عندها سيدخل الجيش إلى لبنان ويحتلّ الأراضي الضرورية، ويخلق نظاماً مسيحياً سوف يتحالف مع إسرائيل. والأراضي جنوب الليطاني سوف تُضَم إلى إسرائيل».

تَعكس «يوميّات شاريت» زبدة التفكير في تل أبيب حيال الجوار العربي. ومن الواضح أن مصر هي موضوع المواضيع بالنسبة إلى الإسرائيليين؛ لهذا كان تركيزهم على إلحاق الهزيمة بعبد الناصر في حربَي 1956 و1967، ومن بعده مع السادات عام 1978، من أجل فصل الرأس المصري عن الجسم العربي. ثم يأتي العراق بعد مصر في الأولويّات الإسرائيلية، وبعده سوريا والأردن. وتبقى سيناريوهات بن غوريون وديان في الخمسينيّات تجاه لبنان لافتة للنظر، ليس فقط من حيث دقّة اتّباع "إسرائيل" لها في التطبيق بين عامي 1978 و1982 مع سعد حدّاد وبشير الجميّل، بل أيضاً في عكسها رؤية "إسرائيل" لمنطقة عملَت على بناء دول فيها تكون مثلها قائمة على التعصّب الديني والطائفي والإثني.

وهنا، من الضروري الإشارة إلى أنّ تفكير بن غوريون قد تَوسّع بعد إدراكه خطَر نموذج الوحدة المصرية ـ السورية عام 1958، نحو مدّ اليد الإسرائيلية "لتحالف الأطراف" مع تركيا وإيران الشاه وإثيوبيا. وفي عهد رئيس الحكومة التالي، ليفي أشكول، جرى بناء علاقات إسرائيلية مع الأقليّات الإثنيّة في الوطن العربي، مثل الحركة الكردية العراقية وحركة التمرّد الجنوبية في السودان. وتُبَيّن المُذَكّرات التي أصدرها قسم الشرق الأوسط في وزارة خارجيّة العدو في مطلع الخمسينيّات، الأهميّة التي يُوليها للتفريق بين الدول العربية وتشتيت خياراتها. وقد تَضمّنت هذه المُذَكّرات، حسب رؤوفين أرليخ في كتابه «المَتاهة اللبنانيّة»، مبادئ أساسيّة، أهمّها التصدّي لأيّ مَظهر من مَظاهر الوحدة العربيّة، وبَذل الجهد لتحقيق تسوية سياسية أو اتفاق سلام مع مصر والأردن أوّلاً (بوّابة الهدف الإخبارية، 2017/12/21).

3 – استراتيجيّة بن غوريون وبرنار لويس وبريجنسكي:

تتلخّص الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأقليّات في الوطن العربي في التصريح الشهير لرئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، ديفيد بن غوريون (عام1973)، الذي يقول فيه: " نحن شعب صغير وإمكاناتنا محدودة؛ ولا بدّ من اختزال هذه المَحدوديّة في مُواجهة أعدائنا من الشعوب العربية من خلال تشخيص ومعرفة نقاط الضعف لديها؛ وخاصّة العلاقات القائمة بين الجماعات والأقليّات الإثنيّة والطائفيّة؛ حتى نُضَخّم هذه النقاط إلى درجة التحوّل إلى معضلة يصعب حلّها أو احتواؤها"؛ وذلك من خلال بثّ الفوضى في المُحيط استناداً إلى التراكيب الهشّة في المنطقة، قبل أن تستطيع أيديولوجيا القومية السورية، أو القومية العربية، ترسيخ نفسها كتيّار قادر على مُواجهة المشروع الإسرائيلي التوسّعي. وخلال فترة رئاسة جيمي كارتر للولايات المتحدة، ما بين 1977– 1981، تمّ وضع مشروع تفكيك الدول العربية والإسلامية، من قِبَل برنارد لويس، بعد أن وصَل إلى واشنطن ليَعمل مع مُستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي؛ إذ أسّس مشروع تفكيك البلاد العربية الإسلامية، ودَفْع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليُقاتِل بعضهم بعضًا. وهو الذي ابتدَع مُبَرّرات غزو أفغانستان والعراق؛ مؤكّداً في مشروعه على تفكيك الوحدة الدستورية لجميع الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كلٍ منها إلى مجموعة من «الكانتونات» والدويلات العِرقيّة والدينية والمذهبية والطائفية؛ وهذه هي الاستراتيجية التي يتم تنفيذها، وبدقّة، من قِبَل إدارة الرئيس الأميركي الحالي ترامب، بالتعاون مع رئيس حكومة العدو، المُجرم السفّاح نتنياهو (اليوم السابع، 2018/5/23).

في شهر شباط/فبراير 1982، عام الاجتياح الكبير للبنان، نشَرت مجلّة "كيفونيم" (اتجاهات)، الصادرة عن المنظّمة الصهيونية العالمية، مقالاً تحليلياً بعنوان (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات)، قام بإعدادها عوديد ينون، الخبير السابق في وزارة الخارجية الصهيونية، والمُقَرّب من رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون؛ ورسَم فيه خريطة طريق استراتيجية لرؤية صهيونية عميقة، تسعى إلى تفكيك العالَمين العربي والإسلامي، وزرع الانقسام المذهبي والقومي والعِرقي فيهما؛ ليَبقى الكيان الصهيوني المُجرم القوّة الوحيدة المُنَظّمة والمُستَقرّة في بحرٍ من الكيانات المُتناحرة. وإذا كانت الوثيقة قد كُتبَت في ذلك العام، فإنّ العقود التي تلَته شهدت خطوات فعليّة لتَرجمتها على الأرض؛ أحيانًا بأدوات أمريكية؛ وأحيانًا بتخطيط مباشر من الكيان الصهيوني. وقد جاء في الوثيقة: "إنّ تفتيت لبنان يُعَدّ بمثابة سابقة للعالم العربي برمّته، بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية (...)؛ وتفتيت سوريا والعراق إلى مناطق عِرقيّة أو دينيّة مسألة قائمة بذاتها (...)؛ ويُعَدّ الهدف الرئيس لإسرائيل على الجبهة الشرقية على المدى الطويل. غير أنّ تفتيت القوّة العسكرية لهاتَين الدولتين يُعَدّ الهدف الأساس على المدى القصير. سوريا سيكون مآلها التمزّق، وذلك وفقاً لتركيبتها العِرقيّة، حيث ستقوم فيها عدّة دويلات". والعراق الغنيّ بالنفط من ناحية، والمُمَزّق داخلياً من ناحية أخرى، يُعَدّ مُرَشّحاً مَضموناً للأهداف الإسرائيلية. وعليه، فإنّ تمزيق العراق يُعَدّ أكثر أهمّية بالنسبة إلينا من سوريا، لأنّ العراق أقوى من سوريا. والحالة هذه، فإنّ قوّة العراق هي التي تُشَكّل على المدى القصير أكبر تهديد لإسرائيل. فأيّة حرب بين العراق وسوريا، أو بين العراق وإيران، من شأنها أن تؤدّي في نهاية المَطاف إلى تمزيق العراق وإلى انهياره داخلياً. "

وتضيف الوثيقة: "إنّ أيّ مُواجهة داخل الدول العربية من شأنها أن تُساعدنا على المدى القصير، وتؤدّي إلى تقصير الطريق لتحقيق الهدف الأسمى المُتَمَثّل في احتدام الخلافات الطائفية داخل العراق، كما هو الحال في كلّ من سوريا ولبنان. والتجزئة إلى مناطق عديدة على أُسس عِرقيّة دينيّة، تماماً كما كان الحال في سوريا أيام الدولة العثمانية، تُعَدّ مُمكنة في العراق. ومن ناحية أخرى، فإنّ شبه الجزيرة العربية برمّتها تُعَدّ مُرَشّحة طبيعياً للتمزيق تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية. وهذا الأمر لا مَفَرّ منه، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، سواء ظلّت قوّتها الاقتصادية سليمة، أو أنّها نقصت على المدى الطويل؛ فالانشقاقات الداخلية تبدو واضحة وطبيعيّة المسار، وذلك في ضوء البنية السياسية الحالية".

أمّا بشان السودان ومصر، فترى الوثيقة أنّ تفتيتهما مُمكن وسَهل. وباختصار، إن استغلال الأقليّات وإقامة الدويلات الدينيّة والعِرقيّة فكرة استراتيجية ثابتة في التخطيط الصهيوني لمستقبل الوطنين العربي والإسلامي.

فتجزئة المُجَزّأ في الدول المُحيطَة بالكيان الصهيوني إلى دويلات مُتناحِرة هو الحلّ التاريخي الوحيد والجذري لضمان أمن هذا الكيان، فيكون له الاستقرار والتوسّع والسيطرة، ويكون لها الفتن واستنزاف الثروة والتخلّف والهامشيّة والتبعيّة (بوّابة الهدف الإخبارية، 2017/12/21). وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية، سعى الصهاينة عملياً إلى دعم الميليشيات المسيحية العميلة في لبنان (مثل جيش لبنان الجنوبي أو ما يُسَمّى جيش لحد)، وتشجيع النّزَعات الانفصالية في شمال العراق ودعم وتسليح الأكراد، وتسليح جماعات كرديّة وسريانيّة في سوريا. وقام الصهاينة بتقديم أنفسهم كحُماة للأقليّات الدينية في المنطقة (مثل الدروز في الجولان، واليهود الشرقيين في الدول العربية، والموارنة في لبنان) (ذمار نيوز، 2020/2/7، د. ساسين عساف).

ولدى الانتقال إلى الاستنتاجات التي تُحَدّد وجهة المرحلة المقبلة، والغايات الاستراتيجية التي تسعى "إسرائيل" لتحقيقها، يُمكن الإشارة إلى استنتاجيْن: الأوّل، أن "إسرائيل" تَعتبر نفسها القوّة الإقليمية الأولى التي بوسعها أن تقف في مواجهة إيران وما تُسَمّيه "محور الشرّ" الذي أنشأته وتعهّدته بالرعاية والتسليح، ما يؤهّلها لأن تكون ملجأً لكلّ من يَشعرون بأنهم عرضة للتهديد من جرّاء ذلك. والثاني، أنها ما تزال الطريق الأضمن إلى قلب الولايات المتحدة باعتبارها مَحميّتها الأهم. ويُرادُ بهذا الاستنتاج الترويج لتطبيع العلاقات معها عبر توسيع نطاق الاتفاقات الإبراهيمية. وكما ورَد حرفيّاً من مصادر مُقَرّبة من نتنياهو: إنّنا نشهد نشوء شرق أوسط جديد يتّسم أكثر من أيّ شيء آخر بأن الطريق إلى واشنطن تمرّ من خلال تل أبيب، مثلما كانت الحال في الماضي. وبناءً على ذلك، فإن الدول التي تنتهج سياسة استقرار وسلام وتطبيع معها هي فقط التي سيُمكنها أن تُحافظ على أمنها واستقرار مَكانتها الإقليمية والدولية؛ ويشمل هذا دولة مثل سورية في ظلّ نظامها الحالي برئاسة أحمد الشرع؛ و"إسرائيل" تريد استغلال ما تُسَمّيه كذباً "تحالف الدم" مع الدروز، عِلماً أنه كانت هناك في الثمانينيّات مُحاوَلة إسرائيلية لخلق ما يُسَمّى بالدولة الدرزية على أراضي الجولان، والسويداء وجبل لبنان؛ مُستَغلّة كون الدروز لا يجدون أي دولة عربية حاضنة لهم بالمعنى الفعلي، فيما تُواصل هي تقديماتها الشحيحة لهم لاستقطابهم في الجيش والمؤسّسات الأخرى. لكن جاء قانون القومية في الكنيست ليقول لغير اليهود جميعاً إنهم ليسوا جزءاً من «الدولة اليهودية»، وإنهم مُرَشّحون مثل العرب الفلسطينيين لفقدان مُواطَنتهم؛ ومَن احتجّ منهم ضدّ الظلم يُطلَب منه «الرحيل إلى سوريا». (صحيفة القدس، 2024/12/29).

وفي السياق، رسمَت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية خطوط التصوّر الإسرائيلي لسورية المستقبلية؛ وهي عبارة عن منظومة فدراليّة لمناطق إثنيّة تتمتّع بحكم ذاتي، في حين تبقى منطقة الحدود الجنوبية مع الكيان

مَنزوعة السلاح؛ وهو ما أكّده وزير الخارجية الإسرائيلي غدعون ساعر، بقوله: "سورية مُستَقرّة من شأنها أن تكون فدراليّة فقط، تَجمع مناطق حكم ذاتي مختلفة، تحترم أنماط حياة مختلفة". ووفق هذا المنطق، فإن إضعاف الدولة السورية المُوَحّدة وحكمها المركزي هو غاية إسرائيلية، يَندرج تحتها تدمير القدرات العسكرية والاستراتيجية السورية، وتَواصل الضربات الإسرائيلية للمُقَدّرات السيادية السورية عمومًا، ولنظام الحكم الجديد، مع تَجاهل لهاثه لتَصالح ذليل معها ومع الولايات المتحدة الأميركية، والمُفاوضات الجارية ما بينهم للتوصّل إلى تفاهمات أمنيّة وعلاقات تصل إلى حدّ انضمام سورية إلى ما يُسَمّى قِطار "السلام الإبراهيمي".

وفي هذا الإطار، جاءت تصريحات بنيامين نتنياهو حول منطقة منزوعة السلاح إلى الجنوب من دمشق، يُحظَر على الجيش السوري التواجد فيها، والتي أعادت إلى الأذهان الخطّة القديمة التي حاولت "إسرائيل" تنفيذها بعد حرب 1967، والمُتَمثّلة بإقامة منطقة حكم ذاتي في "الكتف الشرقية للحرمون"، التي يعيش فيها 600–700 ألف من دروز سورية، يتوزّعون على عدّة مناطق، أهمّها السويداء وجبل العرب. وهذه الاستراتيجية الخبيثة نادى بها رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق شمعون بيريس، مؤكّداً على الدور الريادي للكيان الصهيوني من خلال كتابه "الشرق الأوسط الجديد" الذي أصدره في عام 1993، بالاعتماد على فكرة «الفوضى الخلّاقة»؛ التي ظهَرت وطُبّقت لاحقًا بشكل دقيق في السياسات الأمريكية. وهي اعتبرت أن إسقاط النظام العراقي أوّلاً، من شأنه أن يُحدِث تداعيات وانعكاسات بالغة الفائدة لمصلحة الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك وفق صيغة الدومينو الشهيرة؛ إذ بعد صدّام سيَسقط نظام عرفات، ممّا يَضطرّ الفلسطينيّين للتراجع عن انتفاضتهم والتخلّي عن مُطالَبتهم "المُزعِجة" بحقّ العودة. كما ويُمكن أن يُعَجّل بإسقاط النّظام الإسلامي في إيران، والنّظام البعثي في سوريا، ممّا سيَخلق أجواء من الذّعر والمرونة العمليّة من قِبَل القيادة السوريّة تجاه عمليّة التسوية مع "إسرائيل"، وإزاء الدور المطلوب القيام به بشأن لَجم دور المقاومة الإسلاميّة اللبنانيّة، والرّغبة الصهيونيّة الجامحة لنزع سلاحها وتفكيكها. وهذا كلّه في ظلّ السوبر دولة وأحاديّة القطبيّة الأميركيّة، التي تُصَنّف أغلب الأنظمة المُعارِضة لهَيمنتها "أنظمة مارقة" أو "داعية للإرهاب"، بدعوى أنه "مَن ليس معَنا فهو ضدّنا"، و"الكلّ مُتّهم حتّى يُثبِت براءته" (مجلّة الدفاع الوطني، العدد 53، تمّوز 2005).

وقد تَجلّت "الفوضى الخلّاقة" بالفعل في الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، والتعاون مع الميليشيات المسيحية، وانهيار العراق بعد عام 2003؛ ودخوله في دوّامة طائفية طاحنة؛ ثم نشوب الحرب الأهليّة في سوريا في عام 2011 وتَحوّلها إلى صراع طائفي ومذهبي؛ حتى سقوط نظام الرئيس السابق بشّار الأسد؛ وما نشهده الآن من

صراع بين نظام سوريا الجديد بقيادة أحمد الشرع والدروز في السويداء، بتدخّل صهيوني داعم للأقليّة الدرزيّة؛ والحديث عن دولة كرديّة في شمال العراق وسوريا، وتسعير النّزعة الطائفية في دول الخليج واليمن.

جديرٌ بالذكر أن هذه الاستراتيجية اعتمدها فيما بعد المؤرّخ الصهيوني برنارد لويس، الذي وَفَّرَ الكثير من الذخيرة الأيديولوجية لإدارة بوش الابن في قضايا الشرق الأوسط والحرب المزعومة على "الإرهاب»؛ وهو اعتَبر أن المنطقة لم تستقر بعد، وأن حدودها ومُجتمعاتها ودولها يُمكن إعادة النظر بشأنها، وإعادة رسم الخرائط الجغرافية والبشرية ومُسَمّيات الدول من جديد. ولعلّ هذا الإطار نفسه هو ما عانَينا منه عندما اعتمدت إدارة أوباما تطبيق برنامج الفوضى الخلّاقة لإعادة تفتيت دول الشرق الأوسط بالحروب الأهليّة والثورات المصنوعة، والاضطرابات الإثنيّة والعِرقيّة وصعود التنظيمات والجماعات الإرهابية.

4 – من ممَر داوود إلى "إسرائيل الكبرى":

ظهَرت في السنوات الأخيرة فكرة "ممَر داوود" الإسرائيلي في سياق النقاشات حول إعادة تشكيل خارطة النفوذ في بلاد الشام. وعلى الرغم من عدم إعلان "إسرائيل" لهذا المشروع رسميًا، إلّا أن الكثير من المُحَلّلين تداولوه كخطّة تهدف إلى ربط المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد في شمال سوريا ب "إسرائيل" عبر ممَر برّي يمتد من مُرتفعات الجولان المحتلّة عبر جنوب سوريا، وصولاً إلى نهر الفرات. ويُعتقَد أن هذا الممَر يمر عبر مُحافظات: درعا، السويداء، التنف، دير الزور، والبوكمال، ليَصل إلى نهر الفرات، ممّا يمنح "إسرائيل" مَنفذًا برّيًا استراتيجيًا يُعَزّز من نفوذها الإقليمي. والمشروع يسعى إلى توسيع رقعة النفوذ الإسرائيلي، سواء من خلال الضم المُباشِر للأراضي أو بتحويلها إلى مناطق هيمنة غير مُعلَنة، يتم فيها التعاون مع الدروز جنوباً والأكراد شمالاً، وبدعم أميركي واضح في الحالتين. في وقتٍ تستمرّ فيه "إسرائيل" بدعم التوجّه نحو إدارة لامركزية في سوريا، من خلال تحصين السويداء، وتحويلها بشكل تدريجي إلى حالة شبيهة بإدارة «قسَد» الذاتيّة. كما أن المشروع يهدف إلى الدفع باتجاه تقسيم سوريا على أُسس طائفيّة وعِرقيّة، ما يُضعِف الدولة ويُفَكّك نسيجها الوطني؛ إضافة إلى مساعٍ لفصل سوريا عن العراق، وإضعاف إمكانيّة التنسيق بينهما.

وفي السياق، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إن هذه الحرب ستنتهي "وقد قضينا على حماس، ونقلنا مئات الآلاف من قطاع غزة إلى دول أخرى. كما سنُنهيها بتفكيك سوريا وتجريد إيران من أيّ تهديد نووي" (الجزيرة، 2025/5/1).

يستمدّ الممَر جذوره الأيديولوجية من رؤية "إسرائيل الكبرى" التي نَظّر لها مؤسّس الصهيونية ثيودور هرتسل، والتي تقوم على حدود توراتيّة تمتد من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في العراق. وفي هذا الإطار، يُنظَر إلى مشروع ممَر داوود على أنه خطوة نحو تحقيق الوعد التوراتي والطموحات التوسعيّة الدينية والتاريخية. والتحوّلات الفتنوية التي شهدتها سوريا مؤخّراً منَحت "إسرائيل" فرصة جديدة للتمدّد الجغرافي شرقًا، بما يتماشى مع حدودها التوراتيّة كما وردَت في الأساطير المؤسّسة (قدس برس، 22 يوليو/تمّوز 2025).

استراتيجيًا، يتماشى هذا المشروع مع السياسة الإسرائيلية التقليدية القائمة على التحالف مع الأقليّات الإقليمية لمُواجهة الطوق العربي المُعادي. وتُعرَف هذه الاستراتيجية باسم سياسة "شد الأطراف"، التي تعود جذورها إلى عدّة عقود، وتُمَثّل امتدادًا لدعم "إسرائيل" الطويل للحركات الكرديّة في شمالي العراق منذ الستّينيات.

لقد أدّى سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشّار الأسد، وصعود أحمد الشرع إلى السلطة في سوريا، إلى تحوّلات كبيرة أعادت تشكيل المشهد السياسي في البلاد. فقد وُقِّعَت اتفاقيّات بين إدارة الشرع وقوّات سوريا الديمقراطية "قسَد" لدَمج مناطق الحكم الذاتي الكردي في الدولة السورية، ممّا عَزّز النفوذ الكردي في الشمال والشرق بدعم أمريكي؛ وهذا ما يُشير إلى نموذج يُشبه تجربة إقليم كردستان العراق، حيث يتم دَمج الأكراد في الدولة مع الحفاظ على قَدر من الحكم الذاتي. وفي الجنوب السوري، أبرَم الشرع اتفاقًا مع الزعامات الدرزيّة في السويداء لضمان الاستقرار، ودَمج المُحافَظة ضمن المؤسّسات الرسمية، مع الإبقاء على بعض الاستقلالية الإدارية. لكن الترتيبات التي عقدَها الشرع مع الأكراد في الشمال والدروز في الجنوب تُعَبّر عن مُحاولات لاحتواء التوتّرات وضبط التوازنات، إلّا أنها لا تُشَكّل بالضرورة ضمانة فعليّة لوحدة الدولة أو استقرارها على المدى البعيد. فالسّير في مَسار منح الحكم الذاتي بصورة اضطرارية لمُكَوّنات طائفيّة وعِرقيّة داخل الدولة، وإن بدا مَخرجًا سياسيًا في مرحلة انتقالية، فإنه يحمل مَخاطر كيانيّة كامنة، خصوصًا إذا استُغِلّ من قِبَل قوى خارجية تعمل على إعادة تشكيل الجغرافيا السورية وفقًا لمصالحها، وأن ما حصَل في الساحل السوري ضدّ العلويين من مَجازر دموية قد أثّر بعمق في وعي الأقليّات، التي باتت تَنظر بعين الرّيبة إلى مركزية الدولة المذهبيّة المُتطرّفة، وتبحث عن صيغ للضمان والحماية. و"إسرائيل"، التي لطالما اعتمَدت استراتيجية "التحالف مع الأقليّات"، تجد في هذا التغيّر فرصة لتقوية نفوذها، عبر تقديم الدّعم المَلغوم لجماعات محليّة تخشى مستقبلًا مجهولًا. والعلاقة الوثيقة بين "إسرائيل" وإقليم كردستان العراق، التي تعود إلى عقود، تُشَكّل نموذجًا لما قد تسعى تل أبيب إلى تكراره وتوسيعه في مناطق أخرى من المشرق العربي، لا سيما في سوريا.

من المَنظور الإسرائيلي، تُمَثّل هذه التغيّرات فرصة استراتيجية لتعزيز النفوذ الصهيوني في الجنوب السوري، مُستفيدًا من غياب جيش نظامي قوي في سوريا، وانشغال تركيا بمُواجهة التمدّد الكردي على حدودها، وانشغال إيران بتحدّياتها الداخلية والإقليمية. ومع استمرار إعادة توزيع موازين القوى، تبقى المنطقة مفتوحة على مزيد من التنافس الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن مستقبل سوريا يعتمد على مدى قدرة الإدارة الجديدة على ضبط الداخل السوري والتعامل مع التدخّلات الخارجية. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لا تزال معنيّة بمنع تعاظم النفوذ الإيراني، إذ تحتفظ واشنطن بقواعد عسكرية رئيسة، مثل قاعدة التنف، عند الحدود السورية – العراقية، ضمن استراتيجيّتها الرامية إلى قطع "الجسر البرّي " بين طهران ولبنان، ممّا يُوَفّر دعمًا ضمنيًا لأيّ مَشروع مُوازٍ يخدم الأهداف الإسرائيلية.

وبإيجاز، إن ضعف الدولة السورية، وتنامي الدور الكردي، والتنافس الإسرائيلي–التركي، والسياسات الأمريكية المُناهضة لإيران، كلّها عوامل جعلت مشروع ممَر داوود أكثر واقعية من أي وقتٍ مضى. ومن بين أهداف هذا المشروع أيضاً، قطع خط الإمداد بين طهران وبيروت؛ وهو ما يعني تقويض النفوذ الإيراني وإضعاف حزب الله في لبنان. كما يشمل الاقتراب من الحدود التركية، وتهديد الأمن الإقليمي لأنقرة، إلى جانب التدخّل في الشأن العراقي من خلال استثمار الخلافات داخل المُكَوّنات المحلية، والاستفادة من المَوارد الطبيعية الموجودة شرقي الفرات (قدس برس، 22 يوليو/تموز 2025).

5 – المَمَر والمَخاطر الجيوسياسية:

تسعى دولة الاحتلال، من خلال مشروع مَمَر داوود، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية، وضمان تفوّقها الجيوسياسي، من خلال تحالفات جديدة وتغيير موازين القوى. وفيما يلي أبرز الأهداف التي تسعى "إسرائيل" لتحقيقها عبر هذا المَمَر:

– عسكريًا، يهدف المشروع إلى إنشاء شريط نفوذ برّي يمنح "إسرائيل" عمقًا استراتيجيًا في مواجهة إيران وحلفائها، ويقطع التواصل الجغرافي بين طهران ولبنان لصالح ممَر موالٍ. وهذا التوجّه ينسجم مع استراتيجية الأمن الإسرائيلي القائمة على "الأمن مُتَعَدّد الطبقات"، والتي ظهَرت بوضوح بعد الثغرات الأمنيّة في 7 أكتوبر. كما يُتيح المشروع دعمًا لوجستيًا وعسكريًا للأكراد في سوريا والعراق، ما يُعَزّز قدرتهم على مُواجهَة خصوم إقليميين مُشترَكين.

– اقتصاديًا، يفتح المشروع المجال أمام العدو للوصول المُباشر إلى النفط الكردي، مع إمكانيّة إنشاء خط أنابيب من كركوك أو أربيل إلى ميناء حيفا، كبديل استراتيجي عن الخط التركي.
– سياسيًا، يُرَسّخ الممَر التحالف الإسرائيلي–الكردي، ويدعم ولاء كيان كردي مُستقل أو شبه مُستقل، بالتوازي مع إضعاف الهياكل المركزيّة في كلٍ من سوريا والعراق، من خلال تقويض سيادة هذه الأطراف.

6– خاتمة:

إنّ الدلالة الأولى التي تؤكّدها المؤامرة الصهيو أميركية الخبيثة على سوريا، هي أن الاحتلال عدو لكلّ دول المنطقة، بغضّ النظر عن سلوك هذه الدول. إذ لم تنتهج سوريا الشرع حتى الآن أيّ سياسة "تَستَفزّ" العدو؛ بل تعرّضت للنقد بسبب رسائل التطمينات المجّانيّة المُوَجّهة له تكراراً. ومع ذلك، فإن الكيان قصفَها مئات المرّات؛ مرّة بحجّة وجود تهديد عسكري، وأخرى بحجّة حماية الأكراد؛ والآن بحجّة حماية الدروز. وبالنّظر لتطوّرات الأحداث منذ 7 أكتوبر، فإن تل أبيب لم تعد تقبل أيّ دولة عربية لمُجَرّد أنها مُسالِمة؛ ولكنها تسعى أوّلاً وأخيراً للسيطرة التامّة على المنطقة، والتحكّم بدولها، بما في ذلك بعض سياساتها الداخلية، وإضعافها قَدر الإمكان.
إنّ سياسة استغلال الأقليّات لم تكن مجرّد أدوات ظرفيّة للقوى الاستعمارية؛ بل كانت استراتيجيّة مُمَنهجة استُخدِمت لتفكيك المجتمعات الوطنية من الداخل؛ وتسهيل الهيمنة والسيطرة على الدول التي تحتلّها. وابتداءً من بريطانيا وفرنسا، إلى أمريكا ثم الكيان الصهيوني؛ فإن الأنماط تتكرّر وتُعادُ صياغتها بما يتناسب مع العصر والوسائل المُتاحة، لكن الجوهر واحد؛ وهو تفكيك الأغلبيّة، وتسخير الأقليّات كأدوات سهلة للاختراق الداخلي، وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى، التي تتلخّص في رفض اعتبار حدود الرابع من حزيران 1967 كحدود مُقَدّسة في أيّ اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين والسوريين وسواهم؛ وتكريس تعديل هذه الحدود وفقاً للاحتياجات الأمنيّة والإنمائيّة الإسرائيليّة، ومُكافحة المقاومة، ليس فقط بالآلة العسكريّة، وإنّما أيضاً بالسياسات الاقتصادية والديبلوماسيّة والثقافيّة؛ وإحكام السيطرة على مَصادر النفط المُمتَدّة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج؛ وإعادة تشكيل التوازنات الإقليميّة بما يُمَهّد لفرض الهيمنة الأميركيّة الصهيونيّة على العالَم بأسره؛ وإعادة تشكيل العالَمين العربي والإسلامي، وإلحاقهما بما يتناسب مع مصالح هذا التحالف الاستراتيجي الوثيق. وفي السياق، تَوَقّع "شبتاي شافيط"، الرئيس الأسبق للموساد، أن يَسود العالم العربي مناخ من الفوضى الثقافيّة السياسيّة الطائفية، يتم عبرها ترجيح الهرولة للتطبيع مع "إسرائيل" تحت عنوان التزام حدود "الواقعيّة" في التعامل مع الأوضاع

الميدانية المُستَجدّة في المنطقة عموماً، كأمر واقع وحاسم ونهائي، لا يستطيع أحد في العالم تغييره أو التأثير عليه. (مجلّة الدفاع الوطني، العدد53).

بالمقابل، يبقى التحدّي أمام شعوبنا العربية والإسلامية، وهو التحرّر من هذه اللعبة القذرة، وبناء دولة المُواطَنة الحقيقية التي تحمي الجميع، وتُعلي من قيمة الهويّة الوطنية الجامعة فوق كلّ الولاءات الفرعية الأخرى.